الأنباء
الثلاثاء 6 مايو 2014

«العرائض» بحثت شكويين من مواطنين ضد هيئة القصر

سعدون حماد والدكتور أحمد بن مطيع وروضان الروضان ود.خليل عبدالله خلال اجتماع اللجنة

أكد مقرر لجنة العرائض والشكاوى البرلمانية النائب د.أحمد مطيع العازمي ان اللجنة اجتمعت لمناقشة شكويين من مواطنين تتعلقان بالهيئة العامة لشؤون القصر.

وقال مطيع في تصريح للصحافيين: ان الشكوى الأولى تتعلق بوفاة المحجور عليه وتوزيع تركته، وطلبت اللجنة من ممثلي الهيئة تقديم المستندات ليكون الرد متكامل الاركان.

وأضاف مطيع ان الشكوى الثانية تتعلق بهيئة القصر ايضا، ولم يكن متواجدا احد طرفي الشكوى لذلك تقرر تأجيل نظرها للاجتماع القادم، مشيرا الى ان اللجنة طلبت من ممثلي الهيئة تزويدها بكافة الأوراق والمستندات ردا على شكاوى المواطنين.

من جانبه، قال عضو اللجنة النائب د.خليل عبدالله اننا سجلنا عددا من الملاحظات على عمل هيئة القصر منها سوء إدارة التركات والاستثمارات للقصر، وسوء التمثيل في القضاء للاعتماد على الفتوى والتشريع وما أدراك ما الفتوى والتشريع؟

وتابع عبدالله: ولاحظنا كذلك سوء متابعة املاك القصر خارج البلاد، مشيرا الى ضرورة متابعة تلك الملاحظات ومحاسبة المسؤولين عنها.

العمر: ما أسباب عدم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد؟

جمال العمر

وجه النائب جمال العمر سؤالا الى وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية د.نايف العجمي قال فيه: انه وبالاشارة الى قرار النيابة العامة بحفظ التحقيق بقضية التحويلات المليونية، موثقة اسباب هذا الحفظ بالقصور في التشريع فيما يتعلق بالقانون رقم (35) لسنة 2002 في شأن مكافحة غسيل الاموال، ولصدور قانون رقم (24) لسنة 2012 بشأن انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والاحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، ولاهمية تفعيل هذا القانون من الناحية التنفيذية والادارية والقانونية، لذا يرجى موافاتنا بأسباب عدم اصدار اللائحة الداخلية للهيئة حتى تاريخه وعدم اقرار الهيكل التنظيمي لها على الرغم من مرور اكثر من سنة ونصف السنة على اصداره ومرور ما يقارب سنة كاملة على اصدار مرسوم تشكيلها مجلس الامناء الخاص بها.

العازمي لمنع التعري في حمامات السباحة وأروقة الفنادق

حمدان العازمي

قدم النائب حمدان العازمي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: شوهد من بعض مرتادي الفنادق على جميع مستوياتها بعض الافعال التي تخالف تعاليم شريعتنا الاسلامية وكذلك تقاليد مجتمعنا المحافظ متمثلة بالتعري في حمامات السباحة امام مرتادي ونزلاء تلك الفنادق، ما يسبب الاحراج لبعض المرتادين من الرجال والنساء ويخدش الحياء العام ويخالف قوانين البلاد التي تمنع الافعال الفاضحة والمنافية للنظام العام والآداب العامة، الأمر الذي يجعل من هذه الافعال ظاهرة سلبية يستوجب محاربتها والقضاء عليها.

ونص الاقتراح على: منع التعري في حمامات السباحة وأروقة جميع الفنادق على جميع المستويات وذلك حفاظا على مجتمعنا من تلك الظاهرة السلبية، ووضع ضوابط تحد وتمنع الاختلاط في المسابح ومنع الافعال المخالفة للآداب العامة وتشديد العقوبات على الفنادق المخالفة.

..و يقترح إنشاء مركز لعلاج الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع

قدم النائب حمدان العازمي اقتراحا برغبة جاء فيه: نظرا لما ينتشر احيانا من ظواهر سلبية دخيلة على مجتمعنا الكويتي ولتعزيز القيم النبيلة بين الشباب الكويتي الذي هو مستقبل البلد وعماده.

لذا لا بد من باب العناية بالشباب من انشاء مركز متخصص ومتكامل لعلاج ودراسة الظواهر السلبية، على غرار ما هو معمول به في بعض الدول الشقيقة والمجاورة، كالمملكة العربية السعودية وقطر والمملكة الاردنية الهاشمية.

ونص الاقتراح على: انشاء مركز لعلاج الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع الكويتي مع تجهيزه بجميع الامكانيات اللازمة.

«الحسابات» ناقشت ميزانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد

م. عادل الخرافي ود. محمد الحويلة ود. عبدالله الطريجي اثناء اجتماع لجنة الميزانيات

صرح النائب د.عبدالله الطريجي عضو لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة بأنه تمت امس مناقشة مشروع ميزانية الهيئة العامة لمكافحة الفساد للسنة المالية 2015/2014.

وعبر الطريجي عن تقديره لأهمية الدور الذي تقوم به الهيئة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وما تقوم به أيضا من دور توعوي وتبصير المجتمع بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة إضافة إلى التنسيق والتعاون الدولي مع المنظمات الخليجية والعربية والدولية والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد.

وأكد الطريجي على ضرورة دعم الهيئة ماليا ومعنويا لمساعدتها على القيام بأعمالها ومباشرة اختصاصاتها وإزالة جميع العوائق والعقبات التي تحيل بينها وبين دورها في القضاء على الفساد وتجفيف منابعه.

وأضاف الطريجي أنه من ضمن اختصاصات الهيئة اختصاصاتها بتقدير احتياجاتها المالية وإقرار ميزانياتها وحسابها الختامي، كما أن لرئيسها طبقا لنص المادة (19) من قانون إنشائها الاختصاصات المخولة لوزير المالية في هذا الشأن وأن أي تخفيضات أو استقطاعات في ميزانية الهيئة من شأنها أن تؤثر على عملها وتعوق ممارسة اختصاصتها.

وفد حقوق الإنسان البرلماني يزور جنيف ويلتقي مع المفوضية السامية

غادر البلاد صباح امس وفد برلماني من لجنة حقوق الإنسان البرلمانية في مجلس الأمة برئاسة رئيس لجنة حقوق الإنسان النائب فيصل الدويسان يرافقه كل من مقرر لجنة حقوق الإنسان النائب د.عوده الرويعي والعضوين فيصل الشايع، وعدنان عبد الصمد، متوجها إلى الاتحاد السويسري «جنيف» في زيارة رسمية خلال الفترة من 5 إلى 8 مايو الجاري.

وسيلتقي الوفد مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف يومي 6 و7 من نفس الشهر، ومن المقرر أن يتم التطرق إلى العديد من المواضيع التي تهم المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وحرياته.

فيصل الدويسان

د.عوده الرويعي

فيصل الشايع

عدنان عبد الصمد

وتأتي هذه الزيارة في إطار زيادة المشاركات البرلمانية في المحافل الدولية المتخصصة بحقوق الإنسان وحرياته والاستفادة من الخبرات المتعلقة بهذا الشأن.

عبدالله يسأل عن بيع إحدى الشركات المملوكة للبنك الصناعي

د.خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية انس الصالح جاء فيه: نمى الى علمنا أن بنك الكويت الصناعي بصدد بيع احدى الشركات المملوكة له والتي تعتبر اصلا منتجا وذا قيمة عقارية، صناعية، إنشائية والتي تمتلك قطعة ارض على الدائري الخامس مباشرة وتبلغ مساحتها 94,000م2 بقيمة ابتدائية تبلغ 6,800,000 مليون دينار.

وانه لم يتم اتباع الإجراءات السليمة للنظر في المتقدمين بشكل عادل، واثار شكوكنا إعلان المزاد المنشور بالصحف (القبس والوطن بتاريخ 27 مارس 2014 و9 ابريل 2014) عن بيع كامل حصص الشركة الصناعية للمباني والإنشاءات ش.م.ك.م. ونسبة 78,585٪ من الحصص في شركة ايديال الكويت للمقاولات العامة للمباني ذ.م.م وورد أيضا في إعلان المزاد أن موعد سداد القيمة خلال 3 أيام، وهي فترة غير عملية وغير كافية، مما يثير تساؤلنا أن كان هناك شبهة تنفيع لأحد الأطراف مما يخلق عدم عدالة وتكافؤ فرص مع الآخرين.

يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: هل الفترة بين نشر الإعلان بالصحف وموعد المزاد كافية لدراسة وتقييم شركة بهذا الحجم «مشاريع مع وزارات الدولة بالملايين ـ أصول ومعدات ـ أرض بمساحة 94,000م2» وهل تم ذلك وفق الإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات وخاصة لدى البنك؟ مع تزويدنا بنسخ من اللوائح والإجراءات والقرارات المنظمة لذلك وكم إجمالي القروض المترتبة على الشركات المنوي بيعها ولصالح أي بنك من البنوك وما اتفاقية سدادها؟ وما الرهونات الضامنة لتلك القروض وخلال فترة الاعوام الثلاثة المنصرمة هل تقدم احد بعرض لشراء الشركة مع تزويدنا بقائمة المتقدمين، قيمة العروض، طريقة الدفع، أسباب الرفض، وما الإجراءات التي اتبعت لتقييم عروضهم؟ وهل يوجد إجراءات ونظم داخلية لدى الشركة الكويتية للمشروعات الصناعية «المملوكة للبنك» تحكم مزادات كهذه كما هو متعارف عليه؟ مع تزويدنا بنسخ من تلك الاجراءات وهل ناتج البيع بحسب القيمة الابتدائية المعلنة للمزاد في الصحف تحقق أرباحا للبنك أم خسائر؟ وما مقدارها؟ وهل يوجد مشترك ابتدائي كما هو متبع في مثل هذه الحالات؟ مع تزويدنا بنسخة عن العقد الابتدائي إن وجد.

عند وفاة أي من الزوجين قبل استكمال المدة المقررة للتملك

الحريجي: يؤول العقار الحكومي إلى الورثة مع حفظ حق الأم إذا كانت على قيد الحياة

تقدم النائب سعود الحريجي بالاقتراح بقانون المرفق بشأن تعديل المادة 32 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية ونصت مواده على ما يلي: مادة أولى: يستبدل بنص المادة 32 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه النص التالي: «في حالة وفاة أي من الزوجين قبل استكمال المدة المقررة لتملك العقار الحكومي يؤول العقار إلى الورثة ملكا كميراث شرعي لهم مع حفظ حق الأم إن كانت على قيد الحياة وإذا توفيت الأم الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمتمتعة بالرعاية السكنية يصبح العقار ورثا شرعيا لأولادها».

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن تعديل المادة 32 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية على ما يلي: لما كانت الرعاية السكنية التي كفلها القانون رقم 47 لسنة 1993 منصفة وشاملة لكل أفراد المجتمع الكويتي إلا أن هناك فئة صغيرة لم تنلها الرعاية السكنية الموسعة التي تضمنها هذا القانون وهي فئة الأرامل ذكورا او اناثا الذين منحوا الرعاية السكنية ثم توفي احد الزوجين وبقي الآخر على قيد الحياة ومن ثم فإنه من العدل أن يسجل السكن الحكومي باسم هذا الاخير الذي اغفل القانون المشار إليه مواجهة حالته بشمولها بالرعاية السكنية اذ راعى النص في المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي على ان الاسرة اساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن وأسند الى المشرع امانة حفظ كيان الاسرة وتقوية اواصرها بما يفرض على المشرع مسؤولية كاملة في تبني قضايا الاسرة واحتياجاتها لجميع عناصرها.

وحيث إن المادة 32 من القانون رقم 47 لسنة 1993 قد نتج التطبيق العملي لها وجود مشاكل اسرية وعائلية وكذلك تحرم احد الاولاد من التمتع بمسكن خاص، كما ان قيمة المنزل تفوق الطلب الاسكاني، لذا فالتعديل المقترح بأن يكون ورثا للورثة كلهم بمن فيهم الأم مع حق الرعاية السكنية لها، ولكي تأخذ الرعاية السكنية مجراها العادل وتطبق على الوجه الأمثل والسليم.

سعود الحريجي

الشايع: هل يتم دفع مبالغ مالية إلى أي من أعضاء المجلس؟

وجه النائب فيصل الشايع سؤالا الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك جاء فيه: كثر الحديث في الآونة الأخيرة بعد مقابلة تلفزيونية في إحدى القنوات للنائب عبدالله التميمي عن استلام مساعدات وأموال نقدية لتسليمها لمواطنين وجهات، مما أدى الى وجود تساؤلات كثيرة لدى المواطنين وتداول ذلك الحديث عبر الأجهزة الإعلامية المتعددة.

وبناء عليه تقدم ثلاثة من الاخوة النواب باستجواب على اثر تلك المقابلة التلفزيونية وما ورد فيها، ولكن نتيجة خلط مجموعة من الموضوعات بالموضوع الأساسي المتعلق بتصريحات النائب عبدالله التميمي، الأمر الذي أدى الى اتخاذ المجلس قراره برفع الاستجواب من جدول الأعمال لعدم دستوريته، ولم يستطع أحد بعد ذلك من معرفة حقيقة القضية، الأمر الذي أدى الى طمس الحقيقة وعدم معرفة ملابساتها.

لذا ودرءا للتكهنات وحتى لا تستمر التساؤلات في تلك القضية دون اجابة ومن أجل الوصول الى الحقيقة ومعرفتها، وبما ان السؤال هو أحد الأدوات الدستورية الرقابية يرجى الاجابة على التالي:

1 ـ هل تم أو يتم دفع مبالغ مالية «نقدية أو بشيك أو أي وسيلة أخرى» إلى أي من أعضاء المجلس؟

2 ـ هل تم أو يتم دفع مبالغ مالية نقدا لمساعدة بعض المواطنين في حل مشاكلهم عن طريق أو من خلال أعضاء مجلس الأمة؟

يجري لقاءات مع الغانم ومسؤولين برلمانيين

رئيس لجنة الصداقة المنغولية ـ الكويتية وصل إلى البلاد

وصل إلى البلاد صباح امس رئيس مجموعة لجنة الصداقة البرلمانية المنغولية ـ الكويتية النائب سودنوم زوندي ايروين والوفد المرافق له، في زيارة رسمية تستغرق اربعة ايام.

وتأتي هذه الزيارة لتعزيز آفاق اوسع للتعاون المشترك بين برلماني البلدين الصديقين في عديد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك وسبل تشجيعها.

ومن المقرر ان يلتقي ايروين والوفد المرافق له مع رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم، وأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية ـ المنغولية، كما سيلتقي مع المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وكان في استقبال ايروين رئيس مجموعة لجنة الصداقة البرلمانية الأولى ورئيس بعثة الشرف المرافق النائب سعود الحريجي، وسفير جمهورية منغوليا لدى الكويت ايخات سودنوم، وكبار موظفي الامانة العامة.